20020124-0001-L



محليات

## براج يؤكد أن الجرائم المتمادية مستثناة من قانون العفو

# حلواني: «القرار جيد.. والمتابعة تحتاج إلى قرار لجنة الأهالي»

«أين حصل ذلك؟ وكيف؟ ومتى؟» سألت رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين السيدة وداد حلواني وهي تكاد غير مصدقة بشرى أول حكم قضائي يصدر بحق خاطف خلال الحرب في لبنان.

«مسرورة، طبعا مسرورة»، تجيب حلواني متناسية للحظات حالة حداد تعيشها حاليا لوفاة أبو عدنان والد زوجها المخطوف عدنان حلواني وقد أعادت الوفاة سيرة عدنان حية كأنها حصلت بالأمس، واستعادت معها العائلة أول أيام الخطف من ذاكرة تمتلئ أصلا بتلك الأيام حتى الحافة، «الحكم يعني لي الخطوة الأولى تجاه ما نطالب به منذ العام ١٩٨٢ حتى الآن»، تضيف حلواني وهي توضح: «لا نريد تعليق المشانق وانما نريد أن يعترف الخاطفون بما اقترفوه وبعد ذلك ربما نقرر المصالحة معهم».

ملف المخطوفين «لم يقفل أصلا ولا تزال اللجنة تتابعه ولكن على الدولة أن تعترف أن المخطوفين هم ضحايا مباشرون للحرب ويجب الاهتمام بقضيتهم».

وعندما سألناها ما إذا كان الحكم سيشجع الأهالي على رفع دعاوى ضد خاطفي أبنائهم أجابت وداد بتردد: «أخشى الطلب من الأهالي رفع الدعاوى لأنها ستجيي الألم في نفوسهم، انهم سيجدون يوما ما المسؤولين عن خطف أبنائهم، لا أستطيع اتخاذ قرار بذلك، أنا مشوشة الآن وساعود الى الهيئة الإدارية للجنة للتشاور معها قبل أي خطوة مقبلة لأن القرار يجب أن يكون جماعيا».

وفي حال قررت اللجنة رفع دعاوى، ضد من سترفعها؟ تجيب حلواني: لا شك ان المسألة ليست سهلة لأن معظم الخاطفين الذين يعرف أهالي المخطوفين أسماءهم استخدموا خلال الحرب أسماء مستعارة سواء في السجون أو على الحواجز، ومن سيبحث عن اسم مستعار؟ ربما في تلك الحالة ترفع الدعاوى ضد الأحزاب التي كان ينتمي إليها الخاطفون لأن أهالي المخطوفين يعرفون جميعهم تقريبا الجهات المسؤولة عن خطف أبنائهم وأقاربهم.

وتعتبر حلواني أن رفع الدعاوى يفترض أن يؤدي الى الأشخاص الخاطفين لأن كل جماعة خاطفة كانت تقف وراءها قيادة حزبية وسياسية. تنبش حلواني من ذاكرتها حادثة خطرت لها كانها تختارها من بين جميع أحداث الحرب التي عاشتها: «سمعت مرة خلال أحد اجتماعات اللجنة الأمنية التي شكلت خلال الحرب طرفا حزبيا يقول لطرف آخر هلق بدي تخطفوا اثنين من الطائفة الفلانية لكي نبادلهما باثنين من الطائفة الفلانية. هكذا كانت في العديد من الأحيان تجري عمليات الخطف، ولكن حلواني تعرف أن رفع الدعاوى ضد الأحزاب شبه مستحيل إن لم يكن مستحيلا بالكامل، وتبدي غيظها من قانون العفو الذي جعل الأمور تمشي بالمقلوب: «نعفو عن المجرمين ثم نبحث عنهم».

ومثل الكثيرين من الأهالي لا تعرف حلواني من خطف زوجها إنما تعرف الجهة المسؤولة عن خطفه، وتتردد في رفع الدعوى لأن الخطوة تعيد إحياء الألم من جديد.

«لندع الدعاوى المقامة حتى الآن تأخذ مجراها القانوني»، تقترح حلواني ذلك وهي تشير الى انه لدى المحامي سنان براج عشر دعاوى على الأقل أقامها عدد من أهالي المخطوفين، وتعتبر ان الحكم في هذه القضايا يمنح الأهالي حقا معنويا لأنهم يعرفون تفاصيل وحقائق عن عملية خطف أبنائهم، وقد يسامحون الخاطف فيما بعد، او يسقطون حقهم في الدعوى. وتتوجه حلواني الى الحكومة «المسؤولة اولا وأخيرا عن قضية المخطوفين» بالقول: «بعد ثمانية عشر عاما من المطالبة اعترفت الحكومة أن هناك قضية مخطوفين، ومن ثم شكلت لجنة لتلقي شكاوى أهالي المفقودين، ولكن تم التمديد للجنة منذ تشكيلها الى الآن ثلاث مرات، والتمديد الأخير كان في السابع من كانون الأول الماضي ولا ندري ما إذا كان الهدف من ذلك جعل الأهالي يملّون من المتابعة، لكنهم لن يملّوا.

وتسأل: لماذا لا تتابع النيابة العامة الإخبارات التي وصلت اليها من أهالي المخطوفين؟.

### براج

لم يكن المحامي سنان براج الذي يضم في ملفاته دعاوى لأهالي عشرة مخطوفين يتوقع إعادة الحياة الى تلك القضايا عندما طلبنا منه بعد صدور الحكم القضائي أسماء أصحاب الدعاوى لمعرفة الأهالي الذين أرادوا متابعة قضايا أبنائهم لدى القضاء. «لقد فاجأتوني بالطلب، هذه ملفات مر عليها زمن طويل، انها منذ العام ١٩٨٢». وما استطاع ايجاده دعاوى باسماء كل من: زياد محمد الزعتري رفعتها باسمه والدته تمام أحمد البلبولي، محي الدين توفيق الدقدوقي رفع الدعوى باسمه والده سعد محمد البراج وخطف في ١١ أيلول العام ١٩٨٣ في الجية، محمد راغب الشمع، حسن وعبد الرحيم نصر الدين خطفا في ٧ أيلول العام ١٩٨٢ في الأوزاعي، إبراهيم خضراتية خطف في ١٣ آب العام ١٩٨٢ في منطقة خالديزي سمعان مع شخص اسمه عبد سويرة.

أسماء قليلة عدّدها براج وهو ينقلها من ملفات غلب عليها الاصفرار وتذكّر انه قدمها الى النيابات العامة الاستئنافية: «هؤلاء توفّوا جميعا واستطيع الحصول على فتاوى شرعية بوفاتهم لأن الأديان تقرّ بذلك».

ما أن نسأله عما إذا كان يريد متابعة الدعاوى بعد الحكم الصادر بحق حاطوم. يجيب كمن أعجبته الفكرة ولم يكن منتبها لها: «أنا أصلا لم أوقف الدعاوى، قدمت إفادتي للقضاء ولكن لم يأت الرد، المسألة سياسية وليست قضائية» ويضيف براج: «أريد أن أؤكد للجميع ان الخاطفين لا يستفيدون من قانون العفو العام، لأن الجرائم المتمادية والمستمرة مستثناة صراحة من القانون، وبما ان جرم الخطف مستمر ومتمادي لا يسري عليه مرور الزمن العشري، سأتابع القضية، ولكنني مرتبط بما تقرره لجنة أهالي المخطوفين» ثم يطلب من سكرتيرته: «اتصلي بوداد حلواني».

زينب باغي